

الوسائل التي تساعد على تحسين أحوال العمل في مصر

للأستاذ إبراهيم الغطريني

مدير إدارة الصلح والتحكيم بمصلحة العمل

تطورت حركة العمال في الميادين المختلفة للإنتاج في البلاد الغربية وقد كان تطورها متأثرا تارة ومؤثرا تارة أخرى في تطور الحالة الاجتماعية العامة لهذه البلاد .

وقد كان من شأن هذا التطور المشترك ، التطور الاجتماعي والتطور العمالي ، أن أحدث تحسينا في محيط العمال من حيث الوسائل التي يزولون بها أعمالهم والنظام الذي يستظلون به عند مباشرتهم لهذه الأعمال ثم تحسينا في أحوالهم الخاصة .

ولقد كان هذا التطور بنوعيه بطيئا في مصر بفئات آثاره بطيئة وضعيفة تبعا لهذا ، ويرجع ذلك إلى أن حالة العمل في مصر تتميز بكثرة الأيدي العاملة في المحيط الزراعي حيث يبلغ عددها حوالي ٦٠٪ من مجموع العمال حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ ويزيد عن هذه النسبة بعد ذلك . وهذا العدد الكثير يتألف من أفراد لا يعرف منهم القراءة والكتابة إلا التزر الضئيل ، ولا يمتلك الفرد من الملاك بينهم إلا ما يبلغ متوسطه ٢,٣٦٦ فدان لكل مالك . وكان لهذا كله أثره على عمال الزراعة وعلى عمال الصناعة ، ويرجع ذلك إلى أن مقياس نمو الصناعة هو الإنتاج الصناعي ومقياس ازدهار الإنتاج الصناعي هو الإقبال على هذا الإنتاج والطاقة لاستهلاك المشتجات وطبعا الطاقة لهذا الاستهلاك محدودة في مصر لأن عدد المزارعين وعائلاتهم — وقد رأينا حالهم مما سبق — يكاد يصل إلى الأغلبية الساحقة لعدد السكان جميعا . وهذا العدد آخذ في الازدياد بيننا أداة عمله الحقيقية وهي الأرض المتزرعة ثابتة بل آخذة في النقصان إذ أن مساحة الأرض المتزرعة التي يملكها الأفراد كانت في سنة ١٩٣٠ ، ٥,٤٦٦٥٥٥ فداناً وفي سنة ١٩٣٧ ، ٥,٢٨٥١٦١ فداناً . إذن لابد من بذل جهود في محيط العامل الزراعي لتحسين حالته وبالتالي لتحسين حالة العمل الصناعي لتحسين حالة الإنتاج بصفة عامة .

بعض الوسائل لتحسين العامل الزراعى :

قد يحصل التباس بين تحسين حالة العامل الزراعى وبين تحسين أنواع المحصولات الزراعية أو تحسين الريف بصفة عامة ، وذلك لأن التحسين الذى يتصل بالعامل الزراعى هو التحسين الذى يتأثر به هذا العامل مباشرة ويظهر أثره فى عقله ودخله فيعرف القراءة والكتابة وبهض المعلومات العامة فيتمكن من الاحتفاظ بجسمه سليما بعيدا عن القاذورات والأمراض ثم يتفاعل تحسين الدخل مع تحسين العقل فيكون العامل قادرا على اختيار نظام صالح يتناسب مع القواعد الوقائية والصحية فى المسكن والملابس .

وبلى تحسين حالة العامل الزراعى التحسين الذى يتصل بالريف عامة وكذلك تحسين المحصولات الزراعية ، فذلك التحسين أضعف الأنواع اتصالا بالعامل الزراعى لأنه أكثر ما يساعد إنما يساعد المالك إذا الممكية الواسعة على انتقاء بذوره وملاحظة مزرعاته وحفظها من الآفات ثم تيسير السبل لتصديرها وضمان عدم مزاحمة المحصولات الأجنبية لها .

ومن الغريب أن أكثر الجهود التشريعية التى عملت فى ميدان الزراعة تتدرج من حيث الكثرة تدرجا يمتشى بنسبة عكسية مع اتصالها المباشر بالعامل الزراعى .

فقد عنى التشريع كثيرا بتصدير بعض الأنواع وإباحة تصدير البعض الآخر ومراقبة بذور التقاوى أو مراقبة تصدير الحيوانات كما عنى كثيرا بتنظيم الغزب بما يكفل استنباب الأمر فيها وتيسير وسائل الرى والصرف وما إلى ذلك . ولا شك أن هذه مبادئ يجب أن تطرق ولها أهميتها ، إنما يجب أن يسايرها أيضا التحسين فى النواحي التى شغل بالفلاح مباشرة حتى يكون التحسين فى الزراعة شاملا تحسينا للفلاح ، وتحسينا للقرية ، وتحسينا لأصحاب الأقطان .

ما الذى يمكن لتحسين العامل الزراعى :

١ — لا بد أن يبدأ فى التغلب على الأمية الشائعة بين السكان فى أقصر وقت وبأبسط الوسائل على أن لا يوضع العبء كله على الحكومة ، إنما تجند فى سبيل ذلك جميع القوى فيكلف كل صاحب أقطان (عزبة) بالقضاء على الأمية بين مزارعيه ، ويقوم طلاب المدارس الثانوية والجامعة بالمساهمة على أن يكون ذلك عملا أساسيا بالنسبة لبرنامج نشاطهم المدرسى كل منهم فى المحيط الذى يتيسر له الإقامة وقضاء العطلة فيه ، على أن يكون ذلك بطرق مبسطة لا كلفة فيها ، وأن يصحب مقاومة الأمية العمل على نشر بعض المعارف العامة التى تنمى الإدراك وتوسع مدى التفكير ، وهذه المعارف قد يكون نشرها أكثر أهمية بين

العامل في المدن ، على أن تصطلع بهذا الجهد أيضا جمعيات تتكون لشمر الثقافة العامة وتتألف من اشباب المتعلم سواء من قارب على الانتهاء من دراسته العالية أو من فرع منها فعلا .

وقد كانت هذه الدروس الشعبية منتشرة قبل الحرب العظمى الماضية في القاهرة وفي بعض المدن الأخرى ، وكان قائما بها بعض أعضاء نادى المدارس العليا حينذاك ويعاونهم غيرهم . فربما كان بعث هذه الفكرة من جديد على نمط أوسع يساعد كثيرا على تثقيف الشعب ومحو الأمية .

٢ — إذا ما أمكن تزويد عامة الشعب ولاسيما جمهور المرارعين بمعرفة القراءة والكتابة وبعض المعارف العامة وجب أن نشجع الإقامة في الريف خصوصا بين من ينظر من وجودهم في الريف خيرا ، فسكان الريف كما ثبت من الإحصائيات أخذ عددهم في الازدياد . وهذه الزيادة منتسبة على جمهور الفلاحين ، بينما فريق الملاك وفريق الشباب المتعلم اعتاد أن ينصرف عن الإقامة في الريف فكان انصرافه عاملا هاما في تأخره سواء من الناحية المادية أو الأدبية . وإذا أردنا أن نشجع الملاك والمتعلمين على الإقامة في الريف فإننا نقصد من ذلك أن يقيموا فيه ليعملوا لا مجرد الاستمتاع بجباله والحرب من ضوضاء المدن فتكون الإقامة فيه مؤقنة ومرهونة بالحصول على الاستجمام والراحة ، ولذا يجب على من يقيم في الريف ما يأتي :

(أ) أن يساهم في الجهود الطبيعية فيه فيمتلك أرضا معدة للزراعة سواء لزراعة الفاكهة أو الخضرا أو لنباتات أو يشتغل بتربية المشاشية .

(ب) أن يعيش في الريف كما يعيش الفلاحون حتى يتاح له أن يشعر بشعورهم وأن يتندج فيهم ، ومن الغريب أن العادة جرت على ألا يوجه إلى الريف من أبناء الملاك أو من شباب المتعلمين إلا من أصبح لتقص في استعداده العلمى أو انخلى لا يصلح للحياة في المدن . وهذا خطأ شائع لأن الجاح في القرية يتطلب جهدا لا بد أن يكون صاحبه على درجة من النضوج تمكنه من أن يزاول الزراعة وما تستلزمه من قواعد الفلاحة ومن أصول البيع والشراء والخبرة بالأسواق والوقوف على أنواع المشاشية وطرائق تربيتها . كما أن عودة بعض الملاك إلى الريف في سن متأخرة بعد أن يكونوا قد أمضوا حياتهم في المدن فأخذت منهم عسارة جهودهم وخلاصة قوتهم المفكرة لا يستفيد منها العائدون ولا يستفيد منها أهل الريف ، لأن شعور هؤلاء في الريف سيصبح شعور من أنجز مهمته في الحياة ، فأى جهد جديد يصبح أكثر من طاقته ، كما أن اتخاذ وسائل جديدة للحياة قد يكون متعذرا في هذه السن .

فالخير إذن أن يقبل على السكنى في الريف واستثماره والعيش فيه الملاك كبارهم وأوساطهم وكل قادر على العمل فيه عملا يزيد من الثروة الزراعية ويفتح ميدانا

لجهود العمال الزراعيين . بهذا يرتفع مستوى الرفى وتزداد خيراته وتصل الثروات المودعة فيه وتأخذ فى النمو ، ومن ناحية أخرى يخف الضغط على المدن ويترك العمل فيها من أعوزته وسائل العيش فى الرفى .

تشجيع الصناعات الزراعية :

وسيكون إقبال هذه العناصر المسورة الحال المستنيرة مدعاة إلى التفكير فى مشروعات زراعية تصلح أداة للكسب ، وأقرب هذه المشروعات إلى الزراعة وتربية الماشية، الاهتمام بالصناعات الزراعية وما يتصل بها من مستحضرات الألبان وتجفيف الفاكهة واستخراج الزيوت ، وهذه الصناعات جميعها لا زالت تكثرون جانبها هاما من وارداتنا ، وقد لوحظ أن بعض هذه الصناعات التى أقيمت على مقربة من الأرياف تمكنت من الاستعانة بكثير من عمال الزراعة بعد أن مررنا على القيام بها تلقاء أجور زهيدة إذا قيست بأجور الصناعات الأخرى البعيدة من الأرياف ، ولا شك أن قلة الأجور ميزة اقتصادية هامة تساعد على القيام بالصناعات المختلفة ، فإذا تم لسكان الرفى أن يصلوا إلى قسط من المعرفة والتعليم ، وإذا تحقق للرفى أن يعمره طبقات الملاك وفريق من الشباب المستنير ، وجب أيضا أن يحظى بتحسين مادية يمكنه من أن يعيش عيشة تكفل له المحافظة على صحته . وللتحسين المادية وسائل قد يكون من أهمها ما يأتى :

(١) العناية بالإثارة من نشر الملكيات الصغيرة بين الفلاحين حتى يتسنى إيجاد طبقة من الملاك الصغار الذين تسمح لهم طبيعة حياتهم بالعمل بأنفسهم فى الزراعة ، وقد يكون ذلك متيسرا عند بيع الأطنان الحكومية المستصلحة أو بتشجيع تكوين شركات زراعية تتولى إصلاح بعض الأطنان البور وتوزيعها على صغار الملاك بشروط سهلة .

(٢) تنشيط حركة الجمعيات التعاونية والعمل على تبسيطها سواء فى تكوينها أو فى طريقة إجراء حساباتها بحيث تتشى مع بساطة الحياة فى القرية وبساطة معلومات المشتركين فيها والقائمين بها .

(٣) أن يقوم الملاك ولا سيما كبارهم بقسط وافر من الإصلاح فى الرفى سواء من تلقاء أنفسهم أو بدافع من الحكومة ، فقلبهم أن يتعاونوا فى جميع ما يعود على عمال الزراعة بالتحسين سواء من الناحية الأدبية أو الصحية أو المادية ، ولهم بأصحاب المؤسسات الصناعية أسوة حسنة ، فإن كثيرا من رجال الصناعة يهتفون بعملهم الوسائل الصحية والوسائل الأدبية التى تساعد على رفع مستوى العمال صحيا وأدبيا .

(٤) العمل على تحسين متوسط أجور العمال الزراعيين على أن يكون ذلك مقترنا بملاحظة أسعار الحبوب حتى تمتص الأجور مع أسعار المواد الغذائية .

وربما لو أنشأنا مجالس أقليمية مختلفة لتمثل فيها الملاك وصغار الزارعين ورأسها مندوبون من الحكومة للنظر في أجور عمال الزراعة وأسعار الحبوب نرفع عن كاهل الفلاحين عبئا فادحا ونزيل ما تراه الآن من التناقض الكبير حيث ارتفعت أسعار الحبوب وظلت أجور الفلاحين على انخفاضها السابق .

وقد سبقنا في اتخاذ هذه الوسائل أكثر البلاد الأجنبية حتى غير الزراعية منها ، وفي مقدمة هذه البلاد إنجلترا حيث أصدرت قانون إنتاج الحبوب في سنة ١٩١٧ وهو ينص على بعض ما أشرنا إليه .

تحسين حالة عمال الصناعة في مصر :

ذكرنا أهم الوسائل التي تساعد على تحسين حالة العامل الزراعي ، ولا شك أن لذلك أثره في تحسين حالة العامل الصناعي بطريق غير مباشر ، وهذا التحسين يجب أن يبدأ أيضا بتحسين حالة العامل من الناحية الأدبية ، ويكون ذلك بالعمل قدر الاستطاعة على مقاومة الأمية بين العمال وعلى إيصال بعض المعارف العامة والضرورية إليهم .

ولا شك أن تضامن قوى الحكومة وأصحاب الأعمال وجمهور الشباب المتعلم كفيلا بتحقيق هذين الغرضين على أتم وجه وبأكثر الوسائل اقتصادا ، إذ بغير هذا التحسين الأدبي لا يمكن مطلقا أن يصل العمال إلى تحسين مادي وحتى لو وصلنا إلى رفع مستوى العامل المادي مع بقاء مستواه الأدبي منخفضا لما أفاده ذلك شيئا .

ومن المزايا التي تعود على العامل من تحسين المستوى الأدبي ما يلي :

(١) العامل المثقف المستنير أقدر من غيره على تفهم صناعته وحذقها ووفرة الإنتاج فيها .
(٢) وتمكنه استنارته من الأخذ بالوسائل الصحية التي تهيئها له الحكومة أو صاحب العمل ، كما تمكنه أيضا من تذوق النظم الاجتماعية التي تضعها التشريعات المختلفة سواء للصناعة ذاتها أو للعمال .

(٣) العامل المستنير قادر على موازنة حالته المالية ولديه قابلية للإدخار وللإقبال على نظام التعاون والتأمين وبذلك يكون أرسخ قدما في الحياة وأبعد نظرا من العامل الجاهل .

(٤) العامل المستنير لديه حصانة من استنارته تحول دون أن يترك قيادته لغيره فتخلص الحركة المالية ممن يستغلون جهل العمال ولا يمتنون إليهم بصلة فيشوهون كثيرا من مظهر الحركة المالية .

وسائل التحسين المأدى :

للتحسين المأدى بين العمال ناحيتان :

الناحية العامة — وتداول العمل على تهيئة نظام صحى ملائم لهم سواء فى مصانعهم أو فى مساكنهم وتيسير معالجتهم ومعالجة عائلاتهم ثم العناية بتغذيتهم تغذية رخيصة ولكن تتوافر فيها العناصر اللازمة للحفاظ على صحتهم والشروط الواجبة لوقايتهم من الأمراض .
ولاشك أنه قد يكون من المتعذر أن تستغل الحكومة بجميع هذه الأعباء، وربما كانت الرغبة فى أن تستغل بهامدعاة إلى تأخير الاستفادة من إدخال هذه النظم فى محيط العمال إلى الآن .
وإنما يجب أن يتعاون فى هذه الجهود الحكومة وأصحاب الأعمال وأن يشترك العمال أنفسهم فى كثير منها ولكن يبقى فقط على الحكومة أن تستغل بالإشراف على إعداد هذه النظم وتوجيهها .

والناحية الثانية العمل على تحسين حالة العمال المادية كأفراد، وذلك بتحسين أجورهم .
وطبىعى أن موضوع الأجور موضوع شائك إذ أن تقديرها يتوقف على قدرة الصناعة على الدفع وعلى مستوى معيشة العامل الذى يتقاضى هذا الأجر وعلى أثمان الحاجيات التى يحتاج العامل إلى شرائها واقتنائها، وما من شك أن ترك تحديد الأجور إلى لجان إقليمية تتكون فى الأقاليم ويرأسها مندوب من الحكومة وتتألف من ممثلين للصناعة التى يراد تعديل الأجور فيها وممثلين لعمال هذه الصناعة أصح وسيلة لإمكان وضع قاعدة عادلة للأجور ، وهناك طائفة كبيرة من العمال يترك تقدير أجورهم لفئة جشعة من المتاولين فيستغلون حاجة العمال اليهم أسوأ استغلال ونعنى بفئة المتاولين الذين يشرفون على الأعمال العامة سواء فى الحكومة أو فى الشركات الكبرى كالقيام بأعمال النقل أو الاستغلال فى الأعمال الخاصة بحاج الأقطان . والمتاول غالبا لا يعطى العمال إلا أجورا زهيدة بل ربما قصر إما لسوء تدبير فى العمل أو لخلاف بينه وبين صاحب العمل الأسمى أو طمعا فى مكسب غير شريف فى إعطاء جميع العمال أجورهم كاملة ، وكثيرا ما يكون ذلك سببا لإنارة مشاكل لا يمكن فى الغالب أن يؤدى حلها إلى نتيجة وقد لا يمكن التغلب على هذا إلا إذا أزم صاحب العمل سواء أكان شركة أم فردا بمسئولية تضامنية مع المتاول فى الوفاء بأجور العمال على أن تكون أجورا عادلة تتماشى مع ميزانية المتاول وأن يكون متضامنا أيضا فى كل ما يترتب للعمال من حقوق عند قيامهم بأعمالهم .

وقد راعى كثير من الدول هؤلاء العمال ، فوجدت إنجلترا قانونا ينظم العمل فى المقاولات العامة ومنح العمال يوم راحة فى الأسبوع ووضع حد أدنى لساعات العمل .

هذان الأمران مما بالغ في المطالبة بهما العمال، وربما كان تقرير حق العامل في يوم يستريح فيه من عناء العمل كل أسبوع مما يساعد كثيرا على تحسين حالة العامل الصحية، ويمكنه من القيام بأعبائه العائلية كما قد يكون سببا أيضا في إقباله على العمل بقوة ونشاط متجددين .
أما عن تحديد ساعات العمل فقد بدئ بتحديد ساعات لتشغيل النساء ثم الأحداث ثم بصفة عامة في بعض الصناعات؛ وربما كان وضع حد أعلى لعدد الساعات في المصانع بصفة عامة أدمى لأن يقوم العمال بأعمالهم بغير إرهاق مما قد يكون ذا تأثير طيب على حالتهم الصحية وأن يوضع الاستثناء فقط لمن يريد أن يزيد على هذا الحد الأعلى على أن يكون ذلك راجعا إلى مشورة الحكومة .

(٣) مكافأة العامل عن مدة خدمته إذا استغنى عنه صاحب العمل وهذا الحق لا تعترف به التشريعات في أغلب الدول الغربية ولكنه حق مألوف وشائع في مصر . ويرجع هذا إلى أن الدول الأخرى أوجدت من أنظمة التأمين سواء التأمين ضد المرض أو الشيخوخة أو ضد البطالة ما يكفل ترك مبدأ المكافأة ؛ كما أن عمال الدول الأجنبية على درجة من الاستنارة تمكنهم من الاستعانة بالتوفير المنزلي أو بالاشتراك في جمعيات تعاونية وهذه وسائل قد يكون في اتباعها ما يجعل الحاجة ليست ماسة إلى مطالبة صاحب العمل بمكافأة عن مدة مزاولته للعمل .

وقد اقتصر المشرع في قانون عقد العمل على تحديد نوع واحد من التعويض وهو تعويض العامل إذا استغنى عنه صاحب العمل دون أن يصدر منه إنذار له بالاستغناء بينما ترك التعويض الذي ينشأ عن استعمال حق الاستغناء هذا بعد الإنذار إذا ترتب عليه أضرار إلى المحاكم تقدره مراعية نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ .

وربما كان من الخير أن يعدد هذا التعويض حتى يقضى على الجزء الأكبر من شكايات العمال وحتى يكون هذا التحديد متمشيا مع ما جرى عليه كثير من المؤسسات الصناعية وأقرته الحكومة في ذلك .

(٤) يجب العمل على صرعة الاعتراف بالتقنيات وتنظيمها لأن التقنيات رغم أنها موجودة فعلا في مصر منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما إلا أنها مضطربة في تكوينها وفي أغراضها، فنشأ عن ذلك أنها كانت في كثير من الأحيان أداة سيئة عادت على العمال بأضرار متوالية؛ لذلك فإن تنظيمها مادامت قد وجدت بالفعل وانتشرت - أجدى على النظام الاجتماعي بصفة عامة وعلى العمال بصفة خاصة من إهمالها .

وتباشر النقابات المنظمة أعمالها تساعدا كثيرا على تحسين أحوال العمال المادية وأهمها منح إعانات للأعضاء في حالة الشيخوخة والمرض والحوادث والبطالة لمن كانوا يعولونهم في حالة الوفاة ونفقات التأمين على حياة الأعضاء وضد المرض والبطالة والشيخوخة ونفقات الدفن في حالة وفاة عضو أو من يعوله. وكذلك كساحم النقابات في إنشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وصناديق للتأمينات الاجتماعية .

ولا شك أن هذه الأغراض الجليلة تهيء للعمال حياة طبيعية فضلا عن وضع بذور صالحة للروح التعاونية والتضامن الاجتماعي .

(٥) العناية بإيجاد أنظمة تساعد على نظر المنازعات التي تنشأ بين أصحاب الأعمال والعمال، وقد يكون إيجاد هذه النظم ألزم للعمل من إيجاد تشريعات كثيرة تبين ما للعمال وما عليهم، وذلك لأن المشا كل التي تقع بين العمال وأصحاب الأعمال قد لا تقع تحت حصر في إيجاد هيأت أقليمية تحمل هذه المشكاة أجدى من محاولة حصر هذه المشا كل ووضع أحكام عامة كلية لكل منها .

ولا شك أنه نظرا لحدائث الصناعة في مصر وتفشى الأمية بين العمال ولأن النقابات لم تعترف بها ولم تنظم بعد يحسن أن تستقل الحكومة بنظر هذه المنازعات حل أن يمهّد لنظام آخر ينمو ويتدرج، وهو نظام هيئات تنظر مشا كل العمال وتشرف عليها الحكومة وتتألف من ممثلين لأصحاب الأعمال والعمال على أن تكون هذه الهيئات :

(١) طائفية أى هيئة قاصرة على نوع خاص من الصناعة .

(٢) محلية فقطصر كل هيئة على إقليم بالذات .

(٣) أن يراعى في القواعد التي تسيّر عليها البساطة والسرعة .

(٤) أن يكون رأيها حاسما ونهائيا في أوجه النزاع .

وعمال الصناعة في مصر شأنهم في التطور شأن الصناعة نفسها فكما تطورت وتمت تطور العمال وتمت مطالبهم وتنوعت حاجتهم، ولعله من الخير إذن أن تقتصد في إجابة هذه المطالب وألا نجعل التشريع أو التنظيم الاجتماعي يسبق التطور الاجتماعي . كذلك من الخير ألا تقيس التطور الاجتماعي في مصر قيا ما مطلقا على التطور الاجتماعي في غيرها لأن لكل تطور أسبابا ومقومات وبداهة لكل تطور أدواء وعلاج خاص وليكن رائدنا في تنظيم التطور الاجتماعي أن نأخذ بيد الصناعة الضعيفة حتى تقوى وأن نشجع الصناعة الحديثة حتى تزدهر وأن نعاون العامل .